إنسان .. ويواصل تمدده

عاملون في قطاع الصحة الإيطالي ينقلون جثة متوفى بكورونا للدفن

مسعفون في نيويورك ينقلون جثة متوفى بكورونا إلى مثواها الأخير

عاملون في قطاع الصحة الإسباني ينقلون جثتا للدفن

- الأردن: 13 إصابة ودراسة استخدام «الدرون»
- الجزائر توسع الحجر الجزئي للسكان
- البرلمان التونسي يمنح رئيس الوزراء سلطات خاصة لمواجهة الوباء
- 5 إصابات جديدة بالفيروس في فلسطين
- تفشي الوباء يؤدي إلى تفاقم أعداد الفقراء في المملكة المتحدة

وأضاف البيان أنهم سيخضعون للمراقبة والاختبارات الطبية، ولعملية الحجر الصحي اللازمة في منازلهم، للتأكد من سلامتهم.

وفي أمريكا تجاوز عدد حالات الإصابة الجديدة المؤكدة بفيروس كورونا المستجد في الولايات المتحد حاجز الـ300 ألف أمس السبت بالتوقيت المحلي، بينما توفي أكثر من 8175 شخصا بسبب مضاعفات متعلقة بالفيروس.

وحذر الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب من أن الأسابيع المقبلة ربما تكون الأكثر ضررا للبلاد.

وقال ترامب في مؤتمر صحفي في البيت الأبيض، انتقد خلاله التغطية الإعلامية «لسوء الحظ، سيكون هناك الكثير من حالات الوفاة».

وشدد على الحاجة إلى العودة للعمل سريعا، بدون تحديد موعد، مضيفا «يتعين أن نفتح بلادنا مرة أخرى».

يذكر أن الولايات المتحدة بها حوالي 25 في المئة من حالات الإصابة المؤكدة بالفيروس في العالم، وذلك وفقا لبيانات جامعة جونز هوبكينز.

وفي بريطانيا يتسبب تفشي فيروس كورونا المستجد في تزايد مستويات الفقر المرتفعة أساسا بعد عقد من إجراءات تقشف في أعقاب الأزمة المالية العالمية، وفق ما يرى خبراء.

وتظهر بيانات رسمية أن أكثر من 14 مليون شخص في المملكة المتحدة مصنفون في خانة الفقراء، أي ما يمثل قرابة ربع عدد السكان.

ويبلغ عدد الأطفال الذين يعيشون في فقر نحو 4.2 ملايين أي قرابة 30 في المئة من مجموع عدد الفقراء حسبما تظهر الأرقام الحكومية.

ويزداد الوضع سوءا مع خسارة أعداد هائلة من البريطانيين وظائفهم بسبب إجراءات العزل التي تفرضها السلطات.

وقال رئيس قسم الاقتصاد في مؤسسة «جوزف راونتري» المختصة بالتغير الاجتماعي ديف إينيس، إن «خطر الفقر مرتفع بشكل خاص بالنسبة للعمال في قطاعات مثل الضيافة والتجزئة حيث احتمالات تدني الرواتب أكبر والوظائف غير مؤمنة».

خلال الأسبوعين الماضيين تقدم نحو مليون شخص بالغ في المملكة المتحدة بطلب للحصول على إعانة حكومية تعرف بـ«يونيفرسال كريديت».

وهذا الرقم أكبر بنحو 10 مرات عما يسجل في أسبوعين عاديين.

تقول مديرة فرع بريطانيا للمنظمة المعنية بمحاربة فقر الأطفال «تشايلد بوفرتي أكشن غروب» لويزا ماكفيهان، إن «العائلات التي كانت تكسب رواتب مقبولة قبل الوباء ستجد نفسها فجأة تعيش في الفقر إذا انتقلت إلى (برنامج الإعانة) يونيفرسال كريديت».

وبالنسبة للعائلات المصنفة أساسا في خانة الفقر قبل تفشي الفيروس — والتي يلازم أطفالها المنازل بسبب إغلاق المدارس — فإن المطالب بالتعليم على الإنترنت تفاقم المشكلة.

وفق ماكيفهان.

ولفتت ماكيفهان إلى أن «العديد من المدارس تقدم دروسا على الإنترنت لتعليمها الأطفال في المنازل». وتابعت «إذا كان هؤلاء الأطفال في أسر ليس لديها خدمة إنترنت أو جهاز كمبيوتر، فإنهم لن يتمكنوا من تلقي تلك الدروس».

وقالت ماكيفهان، «في هذه الأزمة تفاقمت أزمة فقر الطفل بسبب تداعيات فيروس كورونا».

لكن بخلاف اتعكاسات الأزمة المالية عام 2008 عندما خفضت الحكومة الإنفاق العام، تسبب وباء «كوفيد 19» في إطلاق حزمة تحفيز حكومية ضخمة منها تعزيز برنامج «يونيفرسال كريديت».

وكل بالغ مؤهل للإعانة يفوق عمره 25 عاماً سيتلقى مبلغ ألف جنيه استرليني (1239 دولار - 1137 يورو) إضافي كل عام.

غير أن زيادة الدفعة الشهرية إلى 400 جنيه، لا تزال بعيدة عن مبلغ 600 جنيه الذي يعد كافيا للشخص الواحد كي يتجنب «الفقر» في المملكة المتحدة.

وأكد إينيس، «نعلم على المستوى الاقتصادي أن احتمالات حصول ركود كبير مرتفعة جداً ومن الصعب الخروج بسرعة من ركود كبير». وأضاف «ندرك أن الركود أعنف ما يضرب الأشخاص الذين يعيشون في فقر — أو يواجهون خطر الفقر».

في هذه الأثناء قال «بنوك الطعام» التي توزع المواد الغذائية وتطعم أكثر الناس ضعفا ومنهم المشردين، تشهد انخفاضاً في التبرعات بسبب تداعيات الوباء.

وقالت مؤسسة «تراسل تراست» التي تدير شبكة تضم 1200 من بنوك الطعام إنها تواجه «تحد غير مسبوق».

غير أن الحكومة لا تزال توفر وجبة الغداء للأطفال الذين كان يتلقون حصة طعام مدرسية مجانية.

وقالت المعلمة امانيا مارتن وهي أيضا رئيسة الاتحاد الوطني للتعليم «في مدرستي نوفر وجبة غذاء معدة يمكن للأطفال أن يأتوا لتسلمها».

لكنها أضافت، «في الأمد القصير، هناك مخاوف حقيقية من أن بعض هؤلاء الأشخاص المفترض أن يكونوا في المدارس وأن يتعموا بالدفء والأمان والغذاء، ألا يتعموا بذلك».

تصاب

الغانم: مشروع

للجنة المالية البرلمانية حتى تقوم الحكومة بسحبه، وعموما هو لن يمر».

أضاف: قانون الدين العام فيه نقطتان أساسيتان والقانون الجديد وصلنا من الحكومة يوم الخميس في نهاية الدوام الرسمي ، وبعيدا عما نشر في وسائل التواصل الاجتماعي هو قانون قديم، متابعا: إن القانون قديم وموجود على جدول الأعمال وانتهت اللجنة المالية منه في 18/1/2018 يعني منذ أكثر من سنتين وادرج على جدول الأعمال في 22/1/2018 ، وكان موضوعه زيادة مبلغ القرض العام إلى 25 مليارا.

وأوضح الغانم أن القانون الجديد اقر في مجلس الوزراء في بداية الى منتصف فبراير يعني قبل الأزمة وتداعياتها ، وليس له علاقة بالأمور التي تحدث حاليا ولكن كما يعرف الجميع هناك تجار أزمات كما اشرت لهم سابقا، سياسيون يحاولون أن يصوروا الأمور في غير حقيقتها ويستغلون جهل بعض الناس أو ضحالة معرفتهم بالاقتصاد.

وقال: رأيي الشخصي بالقانون الذي قدمته الحكومة انه معيب ، لانه اعد قبل الأزمة وظروفها وتداعياتها والظروف مختلفة الآن ، فما الحكمة من إرساله بهذا التوقيت السيئ ومن وجهة نظري انه توقيت سيئ لأن هناك حلولا واليات أخرى، والحكومة شكلت لجنة لدراسة جميع التداعيات الاقتصادية اللازمة برئاسة محافظ البنك المركزي ، وبما ان هذا القانون قدم من الحكومة قبل الأزمة اليس من الأجدر أن يعرض القانون على اللجنة المشكلة برئاسة المحافظ لتبدي وجهة نظرها مع أي متطلبات تشريعية أخرى.

أضاف الغانم: أنصح الحكومة بأن تسحب القانون واعطيها فترة ولن أجيله للجنة المالية لانه معيب ولأن الظروف تغيرت تغيرا كاملا وتوقيته سيئ، وكان البعض يحاول أن يساعد من يروج معلومات خاطئة تضر بالبلد والاقتصاد الوطني وهناك بسوء نية من يحاول أن يشيع بأنهم سيأخذون 20 مليارا ويوزعونها على فئات معينة وهذا كذاب أشر وأفاك، لكن تصرف الحكومة بهذا الشكل يعطي فرصة للبعض لمحاولة استغلال عدم معرفة قطاع كبير بتفاصيل اقتصادية.

وبين أن فرصة تمرير هذا القانون في مجلس الأمة بالشكل الذي قدمته الحكومة تكاد تكون معدومة في تقديري الشخصي كرئيس لمجلس الأمة، وانصح الحكومة بسحب القانون وترك اللجنة المختصة الفنية تقديم اقتراحاتها وحلولها بشفافية تامة وكاملة - والأولوية للطبقة المتوسطة وصغار المستثمرين - وتعرض اللجنة حلولها أمام الشعب الكويتي قاطبة لتفويت الفرصة على تجار الأزمات يشتوبه حقائق كثيرة ومحاولة بث معلومات غير صحيحة للناس تنفيذا لأجندات سياسية.

وأوضح: أما الموضوع الثاني هو ما كشفت عنه الأزمة من بشاعة ووحشية تجار الإقامات نعم هي فرصة يجب أن نستغل لتعديل التركيبة السكانية ولن تأتي فرصة أخرى لتعديلها ولكننا في الكويت نخاف الله ولا نرغب بظلم الناس، التكدس في بعض المناطق وترك العمالة السائبة في الشوارع هذا تواطؤ وتجارة إقامات ويجب على الحكومة أن تحمل تجار البشر وزر كل ما يحدث من ظلم وعليها أن تحملهم كلفة إيجاد معسكرات أو مخيمات أو أي حلول أخرى بديلة وبعد ذلك يحالون إلى النيابة، مؤكدا انه يجب تعديل التركيبة وفي الوقت نفسه يجب أن تعلن أسماء تجار الإقامات.

محافظ «المركزي»

الحقتها بالاقتصادات فهي صدمة غير اعتيادية على جانبي العرض والطلب مما يفرض مواجهة تداعياتها الاقتصادية باستخدام مختلف أدوات السياسات الاقتصادية.

وقال انه على مستوى المنطقة تكمن صعوبة هذه الأزمة «في اننا نحارب على جبهتين ، فمن جانب لدينا تفشي الفيروس الذي يفرض على العالم اختيارا مريرا بين إنقاذ حياة البشر وإنقاذ معيشتهم ، ومن الجانب الآخر لدينا انخفاض حاد في أسعار النفط بلغ 65 في المئة منذ نهاية 2019».

أضاف أن كلا التحديين هو بحد ذاته صدمة كبيرة «فكيف إذا تزامنا في ذات الوقت» ، مشيرا إلى أن ما يزيد الوضع صعوبة «هو افتقارنا إلى الحقائق التي نحتاجها لتقدير الموقف على نحو معقول فحتى الآن لا نملك معلومات دقيقة عن مدى الوباء ولا عن أعداد حاملي المرض ، ولا يمكن التكهن بعمق الأثر على أوضاع الاقتصاد الكلي ولا توجد تقديرات دقيقة لجدوى السياسات التي تطبقها الدول لمواجهة التداعيات الاقتصادية».

ولفت محافظ بنك الكويت المركزي إلى انه في ظل كل هذه الظروف من الصعوبة بمكان تقدير الموقف على وجه الدقة «ولا يمكن الجزم بشأن ما ينتظرنا في المستقبل» ، مؤكدا في الوقت نفسه أن «المركزي» يقف بصرامة وراء سياسة سعر صرف الدينار ، التي أثبتت كفاءتها وملاءمتها لأوضاع الاقتصاد الكويتي وهو ما يشهد به صندوق النقد الدولي وغيره من المؤسسات الدولية».

لا اعتماد لدرجات

بشأن العام الدراسي الحالي ، والاستعدادات للعام الدراسي الجديد ، بحضور عدد من مسؤولي الجهتين ، وحثت المؤسسات التعليمية على توفير بدائل تضمن عدم توقف العملية التعليمية في الدولة ، وجاهزية القطاع التعليمي لكل الاحتمالات ، حال استمرار الأزمة لما بعد شهر 8 ودخول عام 2021 ، والاستفادة من الإمكانات والطاقات الكبيرة المتوافرة لديها.

وقال أبل ان التعليم الإلكتروني عن بعد هو احدى الوسائل المطروحة كجزء من العملية التعليمية والتربوية الكاملة ، مشيرا الى انه «لا يجب منع من يستطيع العمل بها ، وعلينا الاستفادة من فترة الصيف لقياس استعدادات المجتمع مثل جاهزية البيئة التعليمية والمنزل والطالب والمعلم».

أضاف أن اللجنة طلبت من المسؤولين في وزارة التربية عدم ممارسة اي نوع من الضغط على أولياء الأمور بشأن التعليم عن بعد ، وان يكون اختياري وليس اجباريا ، وعدم فرض اي شيء من قبل المدارس الخاصة ، باعتبار ان هناك جهة مسؤولة عن هذا الأمر وهي وزارة التربية وهي تحت رقابة نواب الأمة.

وطالب أبل وزارة التربية في هذا الصدد بتوضيح الضوابط والية التعليم عن بعد كي يستطيع ولي الأمر الاختيار ، مؤكدا أهمية إيضاح البدائل الفاعلة والمتاحة دون التلفاف على الاختبارات ووسائل قياس مستوى الطلبة، خاصة انه لا يمكن تطبيق نظام التعليم الإلكتروني بشكل متكامل في الوقت الحالي.

وبين ان هذا النظام يحتاج الى بنية تحتية ملائمة تتعلق بسرعة الإنترنت وضمان تقديم الخدمة للبيوت دون عوائق ، كما انه يتعلق من جهة أخرى بقضية المناهج والمعلم وطريقة التقييم والاختبارات، والمراقبة على المتلوملة ، مضيفا «لن نصل الى تطبيقه بنسبة 100% ولكن علينا البدء بالخطوات الرئيسية».

وأكد متابعة اللجنة التعليمية الحثيثة لتلك القضية وان بيدنهم التعليم ومستقبل جيل وأبناء يجب ان يستمروا في التعليم دون توقف.

من جهة أخرى، قال أبل إنه بخصوص قضية الاستدانة للدولة والميزانية، ، فإننا نعلم ان هناك عجزا في الميزانية ، ولكن المطلوب من الحكومة أولا إثبات جديتها في التعامل مع الميزانية الحالية ، ومعالجة اختلالاتها وتوضيح آلية الاستدانة وآلية الصرف والرقابة على هذا الصرف».

وأكد أن موافقته على أي مشروع حكومي في هذا الموضوع ، مشروطة بتوافر إجابات واضحة عن تلك النقاط.

من جهته قال عضو اللجنة التعليمية النائب محمد الدلال : «تطرقنا خلال الاجتماع إلى موضوع التعليم عن بعد بشقيه في التعليم الخاص والعام، وطلبنا من وزارة التربية خطة عمل بشأن المدارس الحكومية ووعدنا المسؤولون بتقديم هذه الخطة خلال أسبوع خصوصًا في حال استمرار الأزمة إلى فترات طويلة».

وأوضح الدلال أن قرار مجلس الوزراء الصادر في الأول من أبريل الجاري، بشأن تطبيق التعليم عن بعد في المدارس الخاصة، اختياري وليس إلزاميًا، لافتًا إلى أن مسؤولي وزارة التربية عمموا على المدارس الخاصة بضرورة تقديم كل منها خطتها بشأن تطبيق التعليم عن بعد.

أضاف أن قرار مجلس الوزراء وتعميم وزارة التربية يؤكد عدم اعتماد أي درجات أو تقييم للطالب بشأن التعليم عن بعد قبل صدور قرار مجلس الوزراء، مؤكدًا أن التعليم عن بعد لا يعتبر قانونيًا وصحيحًا إلا من تاريخ قرار مجلس الوزراء في الأول من أبريل الجاري، واحتساب أي درجات للطالب قبل صدور هذا القرار يعرضها للطعن.

أضاف أن هناك كثيرًا من أولياء الأمور يشتكون بأن بعض المدارس الخاصة ذهبت باتجاه احتساب الدرجات من الفترة التي قبل قرار مجلس الوزراء، مشددًا على أن اللجنة التعليمية مستمرة في متابعة هذا الأمر.

ولفت إلى ضرورة عدم اعتماد أي إقرار من أولياء الأمور قبل تاريخ 4 أبريل الجاري، مؤكدًا أن هناك ضوابط لدى وزارة التربية سوف تقدمها ضمن خطتها خلال الأيام المقبلة ، إضافة إلى التعليم العالي في الجامعة والمعاهد التطبيقية.

مؤشر «كورونا»

رحلات الإجلاء الجوي الأخيرة».

أضاف ان هناك 74 حالة مخالطة هي «حالتان لمواطنين كويتيين مخالطين لحالة قيد التقصي الوبائي ، و58 حالة لمقيمين من الجنسية الهندية مخالطين لحالات قيد التقصي الوبائي ، وثماني حالات لمقيمين من الجنسية الباكستانية مخالطين لحالات قيد التقصي الوبائي ، وثلاث حالات لمقيمين من الجنسية البنغلاديشية مخالطين لحالة قيد التقصي الوبائي ، وحالتان لمقيمين من الجنسية المصرية مخالطين لحالة قيد التقصي الوبائي ، وحالة لمقيم من الجنسية الإيرانية مخالط لحالة قيد التقصي الوبائي.

وذكر أن هناك حالتين تحت التقصي الوبائي ، لمقيمين من الجنسية الهندية.

وكان وزير الصحة الشيخ الدكتور باسل الصباح أعلن أمس أيضا ، عن شفاء ست حالات كانت أصيبت بمرض فيروس كورونا المستجد ، ليصل مجمل من أعلن شفاؤهم من المرض حتى الآن إلى 99 حالة.

أما بالنسبة لمجموع الحالات التي تتلقى الرعاية الطبية في العناية المركزة ، فقد بقي على ما هو عليه عند 17 حالة منها ست حرجة و11 مستقرة وبذلك يصبح مجموع الحالات التي تتلقى الرعاية الطبية في أحد المستشفيات التابعة لوزارة الصحة والمخصصة لاستقبال المصابين بمرض فيروس «كورونا» 456 حالة.

وفيما يخص مراكز الحجر الصحي المؤسسي فقد بقي إجمالي عدد الذين أنهوا فترة الحجر الصحي المقررة عند 911 شخصا ، بعد القيام بكل الإجراءات الوقائية والتأكد من خلو جميع العينات من الفيروس.

وأمس الأول السبت سجلت حالة وفاة واحدة لمقيم من الجنسية الهندية يبلغ من العمر 46 عاما ، أصيب بمرض فيروس كورونا المستجد وكان يتلقى العلاج في العناية المركزة.

وجدد السند الدعوة للمواطنين والمقيمين إلى الالتزام بالمكوث في المنازل حتى خلال ساعات النهار في ظل الحظر الجزئي للتجول ، موصيا بضرورة تطبيق إستراتيجية التباعد الإجتماعي «الجسدي» ، وزيارة الحسابات الرسمية لوزارة الصحة والجهات الرسمية في الدولة للاطلاع حول بعض الإرشادات والتوصيات وكل ما يشأنه يساهم في احتواء انتشار الفيروس.

اللدمخي: فحص

المناطق ذات الكثافة العمالية بعد ارتفاع معدل انتشار الوباء ووضع خطة شاملة يتم فيها تأمين أساسيات الحياة.

وأكد في هذا الصدد ضرورة إنشاء جسر جوي وفقًا لرؤية استراتيجية لتأمين المستلزمات الصحية والاحتياجات الغذائية بأسرع وقت ولمدة طويلة تكفي لما بعد صيف ٢٠٢١ خاصة وأننا دولة مستوردة.

وأضاف أن من ضمن الاقتراحات تعبئة التطوع العام وتفعيل دعوة المجندين للخدمة الوطنية للمساعدة واعتبارها من فترات الخدمة، معتبرًا أن استدعاء أطباء العيادات خطوة في الاتجاه الصحيح من وزارة الصحة.

وثمن الدمخي مساهمة وزارة الدفاع في المستشفيات الميدانية للعمالة الوافدة مطالبًا بزيادة أعدادها وتفعيل مستشفى الأحمدي وتشغيله من قبل الكوادر المتطوعة وتكثيف الحملة الإعلامية والرسائل اليومية المكثفة بكل اللغات للجاليات الوافدة لرفع الوعي الصحي لديهم.

من جهة أخرى طالب الدمخي وزارة الصحة بالكشف عن منحنى المسار الوبائي التنبئي، مشيرًا إلى أنه وفقًا للبيانات المحلية فإنه من الواضح أن هناك انتشارًا كبيرًا للوباء، مؤكدًا أهمية مشاركة كبار الاستشاريين وأساتذة كلية الطب في تقييم الحلول وإعداد خطة طويلة المدى وفقًا لأسوأ السيناريوهات لوجستيًا ومهنيًا لكي نتعامل مع الموجات القادمة للوباء حتى يتم السيطرة عليه.

وأكد أهمية الشفافية في اتخاذ القرارات في هذه المرحلة والعمل على تلافي بعض السلبيات والتي من صورها ما رأيناه في محجر كبد وتكدس المتواجدين فيه ما يزيد من فرص انتشار الوباء، مشددًا على ضرورة إغلاق أي مكان يسبب تجمعًا بشريًا أو إعادة تنظيمه.

الدويسان: جميع

والإرشادات التي تصدر من الحكومة البريطانية بهذا الخصوص.

وأشار الى ان عدم تسجيل حالات اصابة بفيروس «كورونا» بين الطلبة والطالبات ، يدل على الوعي الكبير لديهم واتباعهم النصائح الصحية بشأن عدم الاختلاط والتجمعات.

وقال ان لديه أوامر مباشرة من سمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد ، بمتابعة احوال الطلبة والطالبات لانهم رأس المال والعنصر البشري الذي سيواصل بناء الكويت مستقبلا.

وأوضح السفير الدويسان ان جميع العاملين في السفارة والمكاتب الفنية الملحقة ، تعمل على مدار الساعة لتقديم الخدمات اللازمة لأي مواطن كويتي عالق في بريطانيا ، مؤكدا ان « عمليات الاجلاء مستمرة وسيتم الاعلان عنها قريبا».

الدقباسي: تعديل

وجدد الدقباسي مطالبته الحكومة بخفض أقساط المتقاعدين وتأجيلها والأخذ بعين الاعتبار كل الفئات المستحقة ، بدءًا من الذين عليهم التزامات مالية وتأجيل أقساط صندوق المعسرين وكل الفئات التي تستحق الدعم والمعونة في مثل هذه الأيام.

وقال إن من بين تلك الفئات أولئك الذين أكملوا أوراق التعيين ولم يتسنّ لهم استكمال التعيين وبالتالي توقفوا وهم أرباب أسر وعائلات، وأيضا الفئات المستحقة من فئة غير محددي الجنسية.

وتمنى الدقباسي أن يكون هناك ترتيب مع الجمعيات الخيرية والجهات الحكومية المختصة بإيصال الإغاثة لهم والعمل على تحقيق كل ما يحتاجون إليه.

في سياق آخر دعا النائب علي الدقباسي الحكومة إلى عدم التردد في اتخاذ الإجراءات الاحترازية لحماية المجتمع من وباء «كورونا» ، مؤكدًا أن الإجراءات الحكومية في بداية الأزمة كانت نموذجية وما زالت وعليها الاستمرار على نفس الوتيرة وإرشاد الناس على ما يتعين عليهم القيام به لمساندة الجهاز الرسمي للدولة وحماية الوطن.

جامعة الكويت

طلبة السنة السابعة في كلية الطب ، تدريبهم بأقسام الباطنية والجراحة ، اعتبارا من أمس الأحد وحتى 21 مايو المقبل ، وفق الجداول المرفقة التي أعدتها كلية الطب، وأوضح أن الطلبة باشروا تدريبهم بالمستشفيات منها «مبارك الكبير» و«الأميري» و«الفروانية» و«العدان»، إلى جانب مستشفى الصباح.

وأفاد بأن الاختبارات النهائية لطلبة السنة السابعة والنهائية في كلية الطب ستعقد خلال الفترة من 4 إلى 25 يونيو المقبل ، تسبقها فترة تحضيرية للاختبارات مشيرا أن عدد طلاب الدفعة يبلغ 116 طالبا وطالبة.

وزير خارجية إيطاليا

هاتفي ، أجراه دي مايو مع وزير الخارجية الكويتي الشيخ الدكتور أحمد ناصر المحمد ، لبحث الأوضاع العالمية في ظل تفشي جائحة «كورونا».

من جانبه قال دي مايو على حسابه الرسمي بموقع «تويتر» للتواصل الاجتماعي : «لقد تحدثت مع الصديق الشيخ الدكتور أحمد ناصر المحمد وزير خارجية دولة الكويت ، الذي أخبرني ان حكومة دولة الكويت خصصت مبلغا في اطار مبادرتها الكبيرة الى منظمة الصحة العالمية لصالح ايطاليا» ، مختتما بالقول «شكرا للكويت».